

أنقرة تفتعل حياض الرباط في الأزمة الليبية

المغرب لم يتخل عن دوره في إيجاد حل أو رفضه التدخل الأجنبي في ليبيا

رئيس الأصالة والمعاصرة هل يكون مجددا أم تقليديا

الأحرار أن يصنع مسافة بيننا وبينه لما في ذلك من مصلحة بالنسبة إلى كلينا.

وهذا عكس ما ذهب إليه منافسه بديل الله الذي أكد أن التجمع الوطني للأحرار "حزب إخوة وأصدقاء" وأن "العلاقة التي سنتجمعه معنا هي علاقة تعاون"، معتبرا أن "رئيس الحزب عزيز أخنوش رجل وطني ولا يمكن إلا أن تكون علاقات جيدة معه في المستقبل كما كانت في الماضي لخدمة بلادنا".

وفي وقت استغرب فيه قياديو الأصالة والمعاصرة من ترشح بديل الله لقيادة الحزب وتخوفهم من أن يكون مدعوما من جهة معينة خارج حزبه، لا يحظى وهي أيضا بدعم كل أعضاء تيار المستقبل، وهو ما ترجمه غياب بعضهم عن الندوة الصحافية التي عقدها إعلان ترشيحه لرئاسة الحزب. وحاول وهي تبرير هذا الغياب بقوله "غياب بعض قياديين تيار المستقبل ليس معناه أنني لا أحظى بدعمهم".

ويرى متابعون أن الاختلاف حول الشخصية التي ستقود الأصالة والمعاصرة في المرحلة القادمة "طبيعي"، وأن الرؤية حول الكفة الراجحة بين المتنافسين لم تتضح بعد.

وخلال الندوة الصحافية شدد وهي على أنه لن يترك لأحد في الحزب بعد الآن فرصة أن يستقوي بالسلطة ليحقق مصالحه، في تصريح يهدف إلى ضمان شعبية داخل الحزب وخارجه بإبراز صفات القائد المتميز والعدل.

وفي مقابل ذلك، لمح وهي إلى أن منافسه بديل الله يمثل مرشحا لتفويض التعليمات أو أنه يقدم نفسه كذلك أو أن محيطه يسعى إلى تقديمه بهذا الشكل. وقال "تكررت بعض الصحف أخبارا بأن بديل الله مرشح بتعليمات عليا، وبمجرد ما قرأت أنه صممت على أن أترشح في أكون ضده حتى لا تمر هذه التعليمات".

ويرى مراقبون في وهي "صوتا شعبويا" يحاول حشد الدعم بمواقف وتصريحات أكثرها صعب التحقق لأسباب تنظيمية وبنوية، ومنها تأكيد على أنه لا ينظر بسلبية إلى الأحزاب ذات التوجهات الدينية، مشددا على أن المغرب بحاجة ملحة إلى حزب حدائي ديمقراطي يختلف عن التعليمات المحافظة.

محمد مامون العلو

الرباط - يستعد حزب الأصالة والمعاصرة لمنافسة قوية خلال مؤتمره العام الرابع المرتقب تنظيمه في 7 فبراير لاختيار قيادة جديدة للحزب. وتندور المنافسة حاليا بين زعميي تيارين داخليين مختلفين على مستوى الرؤية هما عبداللطيف وهيبي زعيم تيار المستقبل داخل الحزب الساعي للتغيير ومحمد الشيخ بديل الله الذي يتبنى الطريقة التقليدية في التسيير.

ويتطلع وهيبي، البرلماني وعضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، إلى مرحلة جديدة لن يكون فيها الحزب محسوبا على الدولة و"تخضع للتعليمات" وهي مرحلة يتخمس فيها الاستمرارية والقطعية كفكرة حدائية وديمقراطية تكون لها تداعيات إيجابية على المغرب. وتحدث وهيبي، خلال ندوة صحافية عقدها الخميس إعلان ترشيحه لقيادة حزب الأصالة والمعاصرة، عن سعيه للقطعية مع الاستقواء بالسلطة والقرارات والتعليمات.

ويتنافس عبداللطيف وهيبي مع القيادي البارز في الحزب محمد الشيخ بديل الله على رئاسة حزب الأصالة والمعاصرة، والتي يشغلها حاليا حكيم بنشماس. واستطاع وهيبي أن يجمع عدا من الداعمين لخطه السياسي داخل الحزب.

ويختص المنافسان في المنهج المعتمد لاتخاذ مواقف الحزب السياسية، فبديل الله يمثل الطريقة التقليدية في التسيير والتي تتمثل في الوقوف ضد الإسلام السياسي والاعتماد على دعم الدولة في كل المحطات. وعلى عكس ذلك، يبدو وهيبي سياسيا يحاول وضع قواعد جديدة للحزب ليست مرتبطة بمقارعة مجموعة الإسلام السياسي بمنهجية قديمة. ويعتقد وهيبي أنه قادر على قيادة الأصالة والمعاصرة بشكل أكثر فاعلية وجراة ودون احتكار القرار السياسي في يد مجموعة ضيقة، إلى جانب تعميق تواجد الحزب داخل فئات شعبية وسياسية ونقابية أخرى كجزء من تنوع قاعدة الحلفاء.

ويبدو أن وهيبي استشرع منافسة حزب التجمع الوطني للأحرار المشارك في الحكومة حيث قال "يجب على



الرباط كانت دائما في طليعة الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية

وأشار إلى أن المغرب يرفض التدخل العسكري، ويدعو إلى حل سياسي يتبنه الليبيون أنفسهم، كما حدث في الصخيرات بمصاحبة ومواكبة من المجتمع الدولي، مؤكدا أن حل الأزمة الليبية "لا يمكن أن يكون من الخارج، ولا يمكن أن يخدم أجندات خارجية".

ونكر أن المغرب يتأسف لأن بعض الأطراف تجر الليبيين إلى اتخاذ مواقف والالتزامات قانونية لا تخدم مصلحة الشعب الليبي، متسائلا عن "مدى مطابقة هذه الالتزامات القانونية لمقتضيات اتفاق الصخيرات".

وحرصت الأناضول على عدم ذكر هذه التصريحات المباشرة والواضحة أو حتى مجرد الإشارة إليها رغم أنها تكشف بشكل واضح عن حقيقة الموقف المغربي الذي لا تريد هذه الوكالة ولا الحكومة التركية الإصغاء إليه.

والغريب في تقرير الأناضول أنه يركز على أن الموقف المغربي يقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف بينما يتجاهل الموقف التونسي الذي ينتهج النهج ذاته إذ كانت الرئاسة التونسية قد أكدت، في وقت سابق، أن "الإدعاءات الزائفة حول موقفنا من ليبيا تنم عن سوء تقدير"، معتبرة أن الرئيس "حريص على سيادة البلاد وحرية قرارها".

وقالت المتحدثة باسم الرئاسة التونسية، رشيدة النيفر، إن تونس ملتزمة بحياها من الملف الليبي، وهي على نفس المسافة من مختلف الأطراف ولم تنضم إلى أي تحالف، مضيفة "ندعو إلى تغليب الحل السلمي وحقق الدماء".

المغربية، في 17 ديسمبر 2015 لإنهاء الصراع في ليبيا. واعتبر الخبر المغربي في العلاقات الدولية محمد العمراني بوخبزة، في تصريحات نقلتها عنه وكالة أنباء الأناضول، أن موقف بلاده إزاء الأزمة الليبية واضح ويتمثل في الحياد ودعوة مختلف الأطراف إلى الحوار، مع رفض أي تدخل أجنبي.

وأكد أن الرباط لا يمكنها التخلي عن دورها في إيجاد حل للملف الليبي نظرا لانتماء هذا البلد إلى الفضاء المغربي، بالإضافة إلى ما يمثلته من تحدٍ للحفاظ على الأمن القومي لبلاد.

وأوضح أن القرب الجغرافي لليبيا يفرض حضور هذا الملف في الأجندة الخارجية للرباط رغم طليعة وخصوصية السياسة الخارجية لبلاد، التي تتسم بالالتكتم وعدم الاعتماد على الجانب الدعائي، بل تعتمد على "البحث عن مخرجات وقرارات ذات نتائج إيجابية".

من جهة، قال ناصر بوربيطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، إن المغرب يؤكد أن "ليبيا هي معاناة شعب، هي عدم الاستقرار في منطقة، وليبيا هي مصر دولة"، وبالتالي "لا يجب التعامل مع الأزمة الليبية كأنها رافعة دبلوماسية، أو عنصر لإحداث استعراضات دبلوماسية".

وقال إن المغرب، الذي عبر سابقا عن موقفه من الأزمة الليبية، "يعتبر أن التدخل الخارجي بما في ذلك العسكري في ليبيا يعقد الوضع، ويؤثر سلبا على الجهود الدولية لحل هذه الأزمة".

الأجنبية في الشأن الليبي وخاصة التدخل التركي، وهو سبب أساس في انحراف بوصلة السياسة التركية عن المغرب في الآونة الأخيرة. وأكد القصر الملكي، بعد مباحثات هاتفية أجراها العاهل المغربي الملك محمد السادس مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على الدور الهام الذي تضطلع به المملكة المغربية وعلى ما تبذره من جهود مشهود بها، منذ عدة سنوات، لحل الأزمة في هذا البلد المغربي.

وأوضح البيان أن "هذه الجهود أسفرت عن اتفاق الصخيرات، الذي أقره مجلس الأمن ويحظى بدعم المجتمع الدولي".

وفي وقت سابق، عبر المغرب عن استغرابه لإقصائه من مؤتمر برلين، وقالت وزارة الخارجية المغربية، في بيان، إن "المملكة المغربية كانت دائما في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية".

ولفت البيان إلى أن "المملكة المغربية لا تفهم المعايير ولا الدوافع التي أملت اختيار البلدان المشاركة في هذا الاجتماع". وأضاف أن "المملكة المغربية اضطلعت بدور حاسم في إبرام اتفاقات الصخيرات، والتي تشكلت حتى الآن الإطار السياسي الوحيد، الذي يحظى بدعم مجلس الأمن وقبول جميع الفرقاء الليبيين، من أجل تسوية الأزمة في هذا البلد المغربي الشقيق".

واتفاق الصخيرات جرى توقيعه تحت رعاية أممية في مدينة الصخيرات

يبرز الاختلاف واضحا بين الموقفين المغربي والتركي بشأن الملف الليبي من خلال رفض الرباط القاطع للتدخلات الأجنبية في الشأن الليبي وخاصة التدخل التركي، لكن أنقرة تسعى لإيهايم بعكس ذلك بالقول إن المغرب محايد في موقفه تجاه الأطراف الليبية المتنازعة.

أنقرة - لا تفوت تركيا أي فرصة

لإيهايم بأن تدخلها في الشأن الليبي وتصعيدها للتوتر يحظى بدعم وقبول من قوى إقليمية ودول مغربية موظفة أنزعتها الإعلامية للترويج لهذه الفكرة التي تنم عن مغالطات مثلما فعلت فيما يتعلق بموقف الرباط من الملف الليبي. وتفسر وكالة أنباء الأناضول، الذراع الإعلامية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحكومته، الموقف المغربي في تقرير موسع لها بهذا الشأن تحت عنوان "المغرب يمسك العصا من الوسط حيال الملف الليبي".

وتنتقل الدبلوماسية التركية ما بين البلدان المغربية وكانها فضأوها الجغرافي الطبيعي ولكنها تستغني من ذلك المغرب.

وقام وزير الخارجية التركي مولود جاويش وأولو بزيارات مكوكية إلى كل من تونس والجزائر وليبيا، فيما قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بزيارة تونس وسيزور الجزائر قريبا لكن زيارة المغرب ليست على أجندتهما كما يبدو والسبب في ذلك النظرات المختلفة لثلاث البلدين تجاه القضية الليبية.

الدبلوماسية التركية تتنقل

ما بين البلدان المغربية والطبيعي ولكنها تستغني من ذلك المغرب

وتقول وكالة الأناضول في تقريرها "يحاول المغرب مسك العصا من الوسط حيال الملف الليبي، حيث لم يبد أي موقف تجاه طرف مقابل آخر، محافظا على نفس المسافة بين جميع الأطراف، وفق المتحدثين".

وهو في الواقع تيسيط كامل لحقيقة الموقف المغربي الذي في أولوياته اعتماد اتفاق الصخيرات الذي بذل المغرب جهودا كبيرة لإجازه لتجنب ليبيا ما وصلت إليه الآن.

والمسألة الأهم والأكثر حساسية هي أن المغرب يرفض رفضا قاطعا التدخلات

تونس تستعد لاستقبال عشرات أبناء الدواعش من ليبيا

محتجزين في سجون عربية ومن بينها سوريا والعراق، حيث قاتل جهاديون تونسيون في صفوف تنظيم داعش أيضا. وقدرت المنظمة أعدادهم في تقرير لها صدر قبل عام بنحو 200.

ومن جهتها، أكدت جمعية إنقاذ التونسيين العالقين بالخارج أن هؤلاء الأطفال يتأمن الأب والأم وسيكتفل بهم أجدادهم أو أحد أفراد عائلاتهم.

وقال محمد إقبال بن رجب، رئيس المنظمة، "يجب أن يخضع الأطفال لمراقبة طويلة المدى ويجب إعادتهم وإعادة إدماجهم في المدارس".

وتعتبر المنظمة أن تسليم الأطفال هو "مرحلة أولى" قبل إعادة 36 آخرين مصحوبين بأهاليهم إلى بلاديهم في ليبيا.

وفي السنوات الأخيرة، اعتبر عدد الجهاديين التونسيين بين الأكبر في العالم. وتحدثت السلطات في تونس عن ثلاثة آلاف مواطن قاتلوا خارج البلاد ضمن تنظيمات جهادية أغلبها في سوريا. فيما قدر فريق عمل تابع للأمم المتحدة عدد الجهاديين التونسيين في الخارج بأكثر من خمسة آلاف.

لتوفير "الإحاطة النفسية والرعاية الصحية" لهؤلاء الأطفال قبل تسليمهم إلى عائلاتهم.

كما شدد الرئيس التونسي على الاهتمام بهذا الملف من "أجل تسيير عودة بقية الأطفال العالقين في ليبيا" والذين لم يُحدد بيان الرئاسة عددهم.



قيس سعيد توفير الإحاطة اللازمة للأطفال قبل تسليمهم إلى عائلاتهم

وأشار البيان إلى أن موضوع عودة الأطفال العالقين في ليبيا كان "محل عناية خاصة ومتابعة دقيقة" من الرئيس التونسي وأحد أبرز محاور لقائه برئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية فائز السراج خلال زيارته تونس في 10 ديسمبر الماضي.

وأضاف أنه تم الاتفاق خلال اللقاء على تأمين عودة الأطفال إلى عائلاتهم في تونس.

وكانت الشرطة التونسية قد زارت مصراتة قبل عام لأخذ عينات حمض نووي ريبوسيل للأطفال، للتأكد من جنسياتهم قبل إعادتهم إلى تونس.

وانتقدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" ما اعتبرته "نقاس" السلطات التونسية في استعادة أطفال وامهات

في أي لحظة في وجه تونس؛ إذ من المحتمل أن يكونوا قد تنسبوا بالفكر الجهادي منذ نعومة أظفارهم وتأثروا بابائهم وما عاشوه خلال المعارك التي قادت السلطات الليبية ضد التنظيمات المتطرفة هناك.

ويرى هؤلاء أن تونس غير قادرة على تأمين العناية اللازمة التي يحتاجها أبناء داعش في ظل الظروف الاقتصادية الصعب الذي تعانيه وأفكار الدولة للأجهزة والهيئات القادرة على متابعة عملية إدماج هؤلاء في المجتمع وتأهيلهم ليكونوا مواطنين فاعلين بعيدا عن التأثر بالفكر المتطرف.

وتقطعت السبل بزوجات مقاتلين تونسيين لقوا حتفهم في ليبيا في معارك خاضوها في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، مع ابنائهن اليتامى الذين تم الإبقاء عليهم في مراكز لمنظمات إغاثة بليبيا.

وتعترت مفاوضات سابقة بين سلطات البلدين لترحيل الأطفال مع أمهاتهم لدواع إنسانية، قبل أن تكفل المساعي الخميس باستلام تونس لستة أطفال قدموا عبر طائرة من مصراتة الليبية واستقبلهم الرئيس قيس سعيد في القصر الرئاسي.

وقالت الرئاسة التونسية، في بيان نشرته مساء الخميس، إن الرئيس سعيد أكد "الأهمية الإسراع باتخاذ كافة التدابير والإجراءات الضرورية"

كونهم (أبناء الجهاديين) مهدين طالما أنهم عالقون في ليبيا، لاسيما مع التوتر الأمني المتصاعد الذي يعيشه البلد المجاور.

ويعتبرون أن تتصل الحكومة من مسؤولية "أبناء الدواعش" مثلما يتفق على تسميتهم في تونس قد يؤدي في نهاية المطاف إلى أن يصبح هؤلاء بدورهم "إرهابيين" في المستقبل.

أما المعارضون بشدة لتسلم تونس لأبناء الجهاديين فيستندون موقفهم الرفض إلى مخاوفهم من أن هؤلاء يمكن أن يكونوا "قنبلة موقوتة" قابلة للانفجار



تحمل المسؤولية

تونس - يعد تسليم تونس ستة من أبناء مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية من ليبيا فاتحة لاستقبال العشرات من هؤلاء وأمهاتهم بعد أن قضى أبائهم في المعارك التي استهدفت التنظيم وعناصره في البلد الذي يعيش صراعا دمويا منذ العام 2011.

وقال فنصل تونس في مدينة مصراتة الليبية توفيق القاسم، الجمعة، إن 54 طفلا مع أمهاتهم مازالوا عالقين في ليبيا ويجري الترتيب لترحيلهم، بعد يوم واحد من وصول ستة أيتام لمقاتلين تونسيين في تنظيم داعش إلى تونس.

وقال القاسم، في تصريحات نقلتها وسائل إعلام تونسية، إنه سيتم قريبا ترحيل بقية الأطفال التونسيين وبعدهم حوالي 54 وأمهم بعد التأكد من وضعياتهم القانونية.

كما أضاف بأن السلطات التونسية سترسل فريقا فنيا للتأكد من هويات جثث الأشخاص المشتبه في حملهم للجنسية التونسية لنقلها إلى تونس.

وتسلمت تونس الخميس من ليبيا ستة أطفال أيتام لإبناء جهاديين قتلوا في 2016 في مدينة سرت المعقل السابق لتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا.

وزار وفد رسمي تونسي الخميس مدينة مصراتة في غرب ليبيا لاستلام الأطفال الستة الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و12 عاما وتكفل بهم الهلال الأحمر الليبي مع العشرات من الأطفال